سياسة الأمن القومي الإيراني*

*Iran's National Security Policy***

فراس إلياس***

الملخص

إن سياسة الأمن القومي الإيراني تتحدى التفسيرات البسيطة كالدين والقومية والعرقية والإقتصاد والجغرافيا السياسية، كلها عوامل مهمة تؤثر على أهداف إيران وتكتيكاتها في علاقتها بالعالم الخارجي، وكذلك جداول أعمال المؤسسات الأمنية الرئيسية وتطلعات قادتها، إن سياسة الأمن القومي الإيراني وحتى البنية الأساسية للحكومة في حالة تغير مستمر، وبما أن السياسة الأمنية الإيرانية اليوم لا يمكن التنبؤ بها، فإن هذه الدراسة تركز على الأركان الأساسية لسياسة الأمن القومي، على الرغم من إختلاف الأولوية النسبية التي ستعطيها القيادات المختلفة لها، أي أن الإطار العام سيكون هو الحاكم الأساس لهذه الدراسة، فمن المرجح أن تظل هذه الأركان عوامل مهمة تدفع عملية إتخاذ القرار الإمني في إيران، في ظل معظم الحكومات المستقبلية التي يمكن تصورها في إيران.

الكلمات المفتاحية: إيران، الأمن القومي، الحرس الثوري، الأمن القومي الإيراني، الثورة الإيرانية.

Abstract

The national security policy of Iran is challenged by the simple interpretations, such as religion, nationalism, ethnicity, economy and geopolitics, as important factors affecting Iran's goals and tactics in relation to the outside world, as well as the agendas of key security institutions and the aspirations of its leaders. As the Iranian security policy today is unpredictable, this study focuses on the basic pillars of national security policy, although the relative priority given by different leaders is different, the theoretical framework the fact that the ruling is the basis of this study, it is likely that these elements remain important factors that drive the decision-making process of security in Iran, under most future governments imaginable in Iran.

Keywords: *Iran, National Security, Revolutionary Guard, Iranian National Security, Iranian Revolution.*

* تاريخ إستلام المقالة في 2018/12/20-تاريخ القبول في 2018/12/25

** Firas ELIAS, ANKASAM Middle East Expert, e-mail: firaspolitics858@gmail.com

Received on: 20.12.2018 – Accepted on: 25.12.2018

*** استاذ في كلية العلوم السياسية في جامعة الموصل وخبير بشؤون الشرق الأوسط في مركز firaspolitics858@gmail.com

المقدمة

إن إحدى التحديات الكبرى التي يواجهها صانعو السياسات والإستراتيجيات في إيران، يتميز بالخطوط الفعالة للسلطات المشاركة في إتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي الإيراني، وهذا الغموض يتمثل بالطبيعة الهيكلية للنظام السياسي الإيراني، ومراكز النفوذ المتعددة والمتنافسة على نحو متبادل، والنقابات، وشبكات المحسوبية، والتعمد المتعمد للعمليات السياسية الداخلية والخارجية، وفي حين تناولت الكثير من الكتابات التعقيدات المحيطة بمراكز صنع القرار الإيراني، إلا أنها لاتزال تفتقد للخطوط الدقيقة المتعلقة بدورها في صياغة سياسة الأمن القومي الإيراني.

ويمكن القول أن موضوعة إتخاذ القرار الأمني في إيران من مهام الثقافة السياسية والإستراتيجية الإيرانية التي تستند إلى مجموعة من المعتقدات المشتركة، والإفتراضات، وأساليب السلوك السياسي، والمستمدة من المشتركات العملية والروايات المقبولة. . . التي تشكل الهوية الجماعية والعلاقات مع المجموعات الأخرى، والتي تحدد الغايات والوسائل الملائمة لتحقيق الأمن والأهداف المنشودة، وفي النظام السياسي الإيراني الحديث، يُفرض الطابع "الثوري - رجال الدين"، بدلاً من الطابع "الجمهوري" الأكثر تكنوقراطية، والذي يشكل الحدود الخطابية، ومفهوم السياسة الأمنية في البلاد، لا سيما التصورات المتعلقة بالتهديد، وفي الواقع، إن صنع القرار الإيراني وفقاً للمعطيات التاريخية قد لا تكون دائماً عملية مطابقة للنهايات والوسائل، والمبدأ الذي لا يزال يفرض نفسه "المصلحة"، أو بعبارة أخرى بقاء النظام من وجهة نظر النخبة الحاكمة، قد أصبح متشابكاً مع موضوعة "المصلحة الوطنية"، والآثار الإستراتيجية العابرة للحدود الوطنية، وهذه النظرة تزن عندما ينظر المرء من بين أمور أخرى، إلى أن الوصاية النهائية على برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية تقع على عاتق الحرس الثوري الإيراني، الذي يتخذ الأوامر من رجال الدين، وليس مع العسكريين النظاميين.

ومن خلال تحليل المؤسسات والعمليات والأفراد، ودورها في صياغة سياسة الأمن القومي الإيراني، فإننا سوف لانقتصر في شرحنا على القنوات النظرية لعمليات صنع القرار الأمني الإيراني، بل سيتم تناول التأثيرات الشخصية والشبكات السياسية والأمنية التي تغذي مختلف مراحل صنع القرار في موضوعة الأمن القومي الإيراني، وأخيراً، فإن أي عمل من هذا النوع يعتمد إعتماداً كبيراً على الأدلة القولية، ومن ثم فهو ينطوي في هذا المعنى، على إشكالية بطبيعتها، حيث أن هذه المادة ليست إستثناء، بل هي جزء من جهوداً علمية تبنتها العديد من المراكز البحثية الإقليمية والدولية التي تختص بالشان الإيراني، ولهذا فإن عملية البحث في موضوع الأمن القومي الإيراني ياتي في هذا السياق أيضاً.

إن النظرة الفاحصة لسياقات الأمن القومي الإيراني، تجعل من المتابع والمهتم بالشأن الإيراني يدرك مدى التداخل والتشابك الحاصل في مفهمة هذا الموضوع، فكل تيار سياسي، أو لنقل كل مؤسسة سياسية مشاركة في صياغة مفهوم الأمن القومي الإيراني، وأطره وأبعاده وأنساقه الفرعية والعامة، لها رؤيتها الخاصة بهذا الموضوع.

وبالتالي فإن أمننة هذا الأمن بالشكل الذي يمنح القائمين على السلطة السياسية في إيران، جعل منها ترسخ كل مقدرات الدولة الإيرانية في خدمة هذا الأمن، الذي تعرفه دائماً بأنه أمن يمتد حتى أخر نقطة تتواجد فيها القوة الإيرانية، ولعل هذا الأمر هو مايجعل سياسة الأمن القومي الإيراني تتسع وتضيق حسب المصلحة القومية الإيرانية العليا.

المبحث الأول

الأطر العامة لسياسة الأمن القومي الإيراني

يعرف الأمن القومي بأنه "قدرة الدولة على حماية أراضيها ومواردها ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية الشاملة، وبفعل العولمة، حدثت تحولات في مفهوم الأمن، وأبرزها القوة، فلم يعد مفهوم الأمن يرتبط بالعامل العسكري، بل تعداه إلى السياسة والتكنولوجيا والتعليم، والنمو الإقتصادي وتقنية المعلومات.[1]

وعلى هذا الأساس أصبحت مساحة التدخل الدولي في كثير من شؤون الدولة في ظل العولمة، أكبر من أي عصر مضى، وإتخذت صوراً متغيرة، كما سمحت بأدوار متعددة لبعض التيارات الإجتماعية والأفكار الجديدة ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، كما أن ظاهرة العنف والإرهاب التي برزت خلال العقدين الأخيرين، أدت إلى تغيير مفاهيم الأمن القومي للدول، فأصبح الأمن بالنسبة للولايات المتحدة مثلاً يمتد إلى كل بقعة في العالم.[2] وبالنسبة لإيران إبعاد أي خطر يقترب من حدودها.

أولاً: الأمن القومي الإيراني

الحديث عن الأمن القومي الإيراني مازال من منظور العولمة متأثراً بإعتبارات الأمن التقليدية، مثل الموقع الجغرافي والقوة العسكرية وغيرها من المعطيات الجيوبولتيكية المؤثرة، ومن

1 جاسم محمد، مفهوم الأمن القومي في النظام السياسي الحديث، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، في 24 سبتمبر 2014. https://goo.gl/f7tSsN (تاريخ التصفح 12 مارس 2017)

2 عبد المعطي زكي، الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، في 9 فبراير 2016. https://goo.gl/nFT7tG (تاريخ التصفح 15 يوليو 2017)

ذلك يتضح أن العولمة لم تؤثر على إعتبارات الأمن القومي الإيراني، وأهم عنصر في عناصر الأمن القومي الإيراني هو الموقع الجغرافي، حيث تقع إيران ضمن أقاليم مختلفة ومنفصلة، ومع ذلك فإيران ليست جزءاً من أي نظام فرعي لجيرانها، بمعنى آخر تقع إيران كنقطة التقاء بين آسيا والعالم التركي ووسط آسيا وبحر قزوين وشبه الجزيرة الهندية والعالم العربي، ولكن إيران ليست متجانسة مع هذه الأقاليم، وقد أثر ذلك على الدور الرئيسي لإيران في المنطقة، بالإضافة إلى ذلك فإن إيران تواجه العديد من الدول ذات الهيكل الداخلي المختلف، وعلاقاتها الخارجية المختلفة، والقليل من دول العالم هو الذي يواجه هذا النوع من الإختلاف، ولذا كان على إيران أن تحدد أجندة أمنها القومي تبعاً لتغيير النظام الدولي من التعددية إلى الأحادية ثم إلى العولمة، وفي هذا السياق فإن عوامل الإستمرار الموجودة في أجندة الأمن القومي الإيراني تأثرت بالتطورات الأمنية العالمية، فالوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي، ومعارضة أمريكا لمرور خط النفط عبر إيران، وتطورات الترسانة العسكرية الباكستانية، والأزمة العراقية، وعضوية تركيا في الناتو، ودعم طالبان لأنشطة الإرهاب في الإقليم، كل هذه العوامل أسهمت في تدويل منطقة الأمن القومي الإيراني، فكل واحدة من هذه الدول تهتم بقضايا دولية مختلفة، وهذا البعد الدولي ليس جديداً ولكنه إستمرار للماضي، ويختلف حجم هذا البعد الدولي تبعاً للمواقف المختلفة، ويسهم في تدويل منطقة الأمن القومي الإيراني.[3]

خارطة توضح الغلاف الجيوبولتيكي للأمن القومي الإيراني

Time For A Principled Approach On Iran, 21 December 2016. https://goo.gl/V58p8k) Data of Accession: 17.6.2017).

3 سيد كاظم سيجادبور، العولمة ولأمن القومي الإيراني، موقع البينة، في 22 أغسطس 2017. https://goo.gl/c2jy8k (تاريخ التصفح 17 سبتمبر 2017)

ثانياً: أبعاد الأمن القومي الإيراني

تبرز التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي الإيراني من خلال الفكر الأمني الذي يحمله قادة إيران، فإيران تنظر إلى العالم من منظور أيديولوجي، فترى العالم قسمين هما: عالم الشر أو المستكبرين وتقوده الولايات المتحدة، وعالم الخير أو المستضعفين وتقوده إيران، أو وفق ما جاء في التراث الإسلامي من تقسيم العالم إلى دار الحرب ودار السلام، لذا فإن رؤيتها لأمنها القومي تنطلق من طبيعة العلاقة بين دول العالم الكبرى، هذا بالإضافة إلى محورية البعد "الشيعي"، والإعتقاد بـ "فارسية" الخليج العربي، بالإضافة إلى كل ذلك، يمكن الإشارة إلى أن هناك أربع مستويات مهددة للأمن القومي الإيراني، وذلك على النحو الآتي:[4]

المستوى الأول: النظام الدولي وإفرازاته وظواهره مثل العولمة ومنظمة التجارة العالمية.

المستوى الثاني: تهديدات القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي.

المستوى الثالث: التهديدات الإقليمية وتشمل منطقة الخليج العربي ودول بحر قزوين ودول الجوار الأسيوية وإسرائيل.

المستوى الرابع: الداخلي والذي يشمل التحديات الأثنية والهوياتية، مشكلات التماسك الوطني، تصاعد التهديدات المسلحة، الحركات الإنفصالية، التحديات المجتمعية والإقتصادية، التصدعات والصراعات السياسية وغيرها.

عملت إيران منذ قيام الثورة في العام 1979، على وضع سياسة للأمن القومي تكون محددة للتعامل مع ملفاتها الخاصة، ويمكن الوصول إلى جوهر الرؤى الأمنية الإيرانية من خلال متابعة الآفاق المستقبلية وإدارة متغيراتها منذ العام 1979، عن طريق تحديد المتغيرات المركزية وفن إدارتها وفق المقتربات الآتية:[5]

المقترب الداخلي: وذلك من خلال إعتماد إستراتيجية الضبط والتوازن، من أجل إمتصاص الضربات والتحديات الداخلية في بداية الثورة، إلى جانب إستيعاب المشاكل الكبرى التي

4 ممدوح أنيس فتحي، الأمن القومي الإيراني، البيان، في 8 مايو 2006. https://goo.gl/uAf5gy (تاريخ التصفح 18 مايو 2017)

5 محمد بن فالح، تحليل الإستراتيجية الإيرانية الأمنية حيال دول الخليج العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، 2015)، ص ص 142-145.

أفرزتها الحرب العراقية الإيرانية، وقامت على أثر ذلك بـ" تأسيس الحرس الثوري، المؤسسات العابرة للسلطات، مجلس أمن قومي، قضاء ثوري" الخ، مع إقرار دور مركزي للمرشد الأعلى بتصميم وإقرار الإستراتيجية العليا للبلاد.

المقترب الإقليمي: سعت إيران إلى كسر عزلتها الدولية بعد الحرب العراقية الإيرانية، من خلال إعتماد إستراتيجية الحياد الفعال، وذلك من أجل إستيعاب الضغوط الأمريكية والأوربية، إلى جانب الإنضمام إلى منظمة شنغهاي الإقتصادية، للإستفادة من التقارب مع روسيا الإتحادية والصين في تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

المقترب الدولي: إعتماد إستراتيجية التمدد الزائد في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي، من خلال المرونة والتصلب في نفس الوقت، وهو ما أكسبها الكثير من الوقت في فرض مزيد من النفوذ في الشرق الأوسط، وغلق الكثير من الأبواب التي يمكن للولايات المتحدة أن تضغط عليها من خلالها.

إن الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية معقدة للغاية من حيث الوصف والتنبؤ البسيط، ومع ذلك فإن المؤسسات الأمنية ومن خلال ممارساتها تكشف عن الخيوط الأساسية فيها، فالإتجاهات العامة لسياسة الأمن القومي الإيراني، يسيطر عليها إتجاهان الأول حتمية الثورة، والثاني الخوف من التجزئة العرقية ونمط العلاقات الإقتصادية الدولية السائدة، وهو ما مثل ركيزة أساسية في تعاملات إيران الخارجية.

ثالثاً: تخطيط وصياغة الأمن القومي الإيراني

تحظى عملية تخطيط وصياغة سياسة الأمن القومي في إيران بإهتمام مؤسسي كبير، بكونها تعكس من جهة أخرى طبيعة السياسة الدفاعية للدولة، إذ تلعب القوات المسلحة الإيرانية وأجهزة الإستخبارات، دوراً كبيراً في وضع الملامح العامة للأمن القومي الإيراني، من خلال التعاون مع مجلس الأمن القومي، الذي يعتبر المرجع الأساس في أي إستراتيجية أمنية تتبناها إيران، وخصوصاً فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن لإيران من خلالها مواجهة التحديات الأمنية، إلا أن مسألة تحقيق الأهداف الأمنية يتولى جزء كبير منها الحرس الثوري الإيراني وحلفائه في المنطقة، فالمسائل الأمنية الإيرانية تتمحور بشكل رئيس بعلاقات إيران مع جيرانها.[6] ودول الإقليم الرئيسة وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب الشواغل الأمنية الأخرى مثل دعم الجماعات والمليشيات المسلحة، والموقف العسكري الإيراني العام في الشرق الأوسط.

6 دانييل بايمان، سياسة الامن الإيراني في مرحلة مابعد الثورة، مؤسسة راند، 2001، ص 53.

وللتدليل على أهمية الدور الذي يلعبه الحرس الثوري الإيراني في سياسة الأمن القومي، هدد قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني في خطاب ألقاه في مدينة " كرمان" الإيرانية، بمنع التيار الإصلاحي والمعارضون السياسيين الرافضين في تدخل النظام الإيراني بالشؤون العربية من شغل أي منصب في الجهاز الحكومي، ونقلت وكالة "مشرق" التابعة للحرس الثوري، عن قاسم سليماني قوله: "من هتفوا في عام -2009 وهنا يقصد التيار الإصلاحي- بشعار لا غزة، لا لبنان، روحي فداء إيران"، لا يمكن أن يكونوا بأي منصب سياسي، أو أن يكونوا في رأس صناع القرارات الكبرى في البلد"، ومن جانبه، هدد نائب رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الإيرانية الجنرال مسعود جزائري، في 8 مارس 2016، بإرسال قوات إيرانية إلى اليمن لمساعدة الحوثيين، على غرار دعم النظام الإيراني للرئيس السوري بشار الأسد في مواجهة الحقوق المشروعة للشعب السوري.[7]

وإلى جانب التصريحات الإيرانية، ذهبت الإستراتيجية الأمنية الإيرانية، إلى أيجاد مجموعة من المخارج الأمنية لحماية أمنها القومي، وذلك من خلال المسارات الآتية:[8]

1. السعي الحثيث إلى فرض حصار إستراتيجي حول دول مجلس التعاون بشكل مباشر وغير مباشر، عبر توسيع النفوذ الإيراني في دول مثل سوريا والعراق ولبنان شمالاً واليمن جنوباً، وذلك من خلال وكلاء إيران الممثلين في حزب الله اللبناني والحشد الشعبي وجماعة الحوثي، فضلاً عن تمويل وتحريض جماعات مناوئة للدولة في البحرين وتأليب "الشيعة" في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، إضافة إلى مد النفوذ الإيراني في منطقة القرن الأفريقي، بل وفي دول أخرى ذات تأثير في الأمن الوطني الخليجي، مثل باكستان وأفغانستان وبعض الدول الأفريقية.

2. إطلاق يد الحرس الثوري بما يمتلكه من موروث عدائي لدول الجوار الخليجية والعربية، في إدارة العلاقات الأمنية الإيرانية إقليمياً.

3. إعادة هندسة ديموغرافية واضحة المعالم في المدن والمحافظات العراقية والسورية التي تم تحريرها من قبضة تنظيم داعش، وتسكين مهجرين من باكستان وأفغانستان وإيران ومناطق عراقية أخرى بدلاً من سكانها الأصليين، من أجل تهيئة المجال أمام

7 النظام الإيراني..دولة الإستكبار الإقليمي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، في 26 مارس 2016. https://goo.gl/PqNH4N (تاريخ التصفح 16 مارس 2017)

8 سالم الكتبي، الخطر الإيراني على الأمن الإقليمي، العربية نت، في 26 مارس 2017. https://goo.gl/eYrxEC (تاريخ التصفح 17 يوليو 2017)

خيارات التفكيك والإنفصال في كل من العراق وسوريا، بهدف تغيير موازين القوى الإقليمية، وتعديل هياكلها لمصلحة إيران.

4. سعي إيران بشتى الطرق إلى الضغط إستراتيجياً على السعودية، بإعتبارها ركيزة الأمن القومي لدول مجلس التعاون، وذلك عبر مخططات ومؤامرات تتخذ أنماطاً مختلفة، تبدأ من التوظيف السياسي للشعائر الدينية، وتنفيذ مخططات فتنة وإضطراب خلال موسم الحج، الذي يجمع نحو "3" ملايين مسلم في الأراضي المقدسة بمكة والمدينة، من أجل إحراج السعودية، والسعي بكل الطرق لإفشال جهودها في تنظيم الحج، من أجل تطبيق مخطط تدويل الأماكن الأسلامية المقدسة، وإضعاف قبضة المملكة أمنياً وتنظيمياً وإحراجها إقليمياً ودولياً.

5. مواصلة إحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، والتعنت الشديد في رفض أيّ مقترحات تسوية سلمية تعرضها دولة الإمارات في مختلف المناسبات والمحافل، بما يعكس تصميم الجانب الإيراني على فرض إرادة الإحتلال على هذه الجزر التي تثبت الوثائق التاريخية كافة ملكيتها لدولة الإمارات العربية المتحدة، في ما تواصل إيران ممارساتها الإحتلالية عليها، بما يتنافي مع مبادئ حسن الجوار والرغبة في التعايش السلمي بين الدول.

6. إمتلاك إيران آلة إعلامية جبارة مكونة من عشرات الفضائيات والصحف والمواقع والجيوش الإلكترونية، التي تعمل على التحريض الطائفي، وبث نار الفتنة المذهبية، وإشعال الحرائق وتقويض دعائم الأمن والإستقرار في دول المنطقة.

7. حرص نظام إيران على إجراء المناورات والتدريبات وإستعراض القوة العسكرية في مياه الخليج العربي بشكل دوري، ينطوي على رسائل تهديد واضحة ومقصودة إلى دول الجوار، بما يتنافي مع أي إدعاءات حول الرغبة في تحقيق الأمن والإستقرار الإقليمي، فضلاً عن الحرص على تطوير منظومات صاروخية تمثل خطراً داهما على دول مجلس التعاون، كون معظم عناصر هذه المنظومات تنتمي إلى الطرازات قصيرة المدى، التي تستهدف أمن مدن دول مجلس التعاون بشكل مباشر.

8. التهديد الإقتصادي الإستراتيجي عن طرق التهديد بإغلاق مضيق هرمز، وتهديد الملاحة الدولية البحرية في هذا المضيق الحيوي، الذي تمر عبره معظم صادرات النفط الخليجية إلى الخارج.

9. توظيف الجماعات والمليشيات المسلحة بالصورة التي تحفظ الأمن القومي الإيراني من أية مخاطر محتملة، من خلال إستخدام هذه الجماعات لضرب وإنهاء أي تهديد موجه إلى إيران، وهو ما أشار إليه علي خامنئي في أكثر من مناسبة، بدعوته إلى إنهاء التهديدات الموجهة ضدها في المناطق التي تنطلق منها، وعدم إنتظار وصولها إلى طهران.

10. إعتماد سياسة صلبة حيال الحركات الناشطة في المحيط الجغرافي الإيراني، والحديث هنا عن الأكراد والبلوش والأحوازيين والأذريين، لمنعهم من بلورة وجودهم الثقافي والديني والقومي إلى وجود سياسي يهدد أمنهم القومي.

من خلال ماتقدم يمكن القول أن المنظور الأمني الإيراني، ومن أجل تحقيق أكبر طمأنة للأمن القومي الإيراني، ذهب بإتجاه إعتماد إستراتيجيات إستباقية، هدفت من خلالها إلى درء المخاطر المحتملة على الأمن الإيراني، كما حاولت إيران دائماً المزاوجة مابين التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية، بل أنها كانت ولازلت تنظر إلى أن المشاكل الداخلية هي إمتداد لمؤامرات خارجية تحاك ضد النظام السياسي في إيران، وهو ما دفع بها إلى إعتماد توجهات راديكالية بالتعامل مع المتغيرين الداخلي والخارجي، فالتصلب الإيراني في التعامل مع القضايا المختلفة، بحجة حماية الأمن الداخلي والخارجي الإيراني، أوقع الإستراتيجية الأمنية الإيرانية في الكثير من المطبات والإنتقادات، وهو ما جعل إيران اليوم تعاني من ضغوط داخلية وإقليمية ودولية جمة، والتي جاءت بالمجمل بسبب التدخلات الإيرانية في شؤون دول الجوار والمنطقة، تحت عنوان الحفاظ على الأمن القومي الإيراني.

المبحث الثاني

المؤسسات السياسية المشاركة في عملية صنع سياسة الأمن القومي

إن صنع سياسة الأمن القومي الإيراني لا يرسمها شخص واحد أو جهاز واحد، إنما يشترك في صنعها عدد من المؤسسات كالمرشد الأعلى ورئيس الجمهورية وأجهزة ومؤسسات أخرى، إلى جانب جماعات المصالح والمؤسسات الغير رسمية، غير أن الجميع يشتركون في إطار مرجعي واحد وهو المصالح القومية العليا لإيران، وعلى النحو الآتي:

أولا: المرشد الأعلى

من المسلمات الأساسية في النظام السياسي الإيراني، إن منصب المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، يعد أعلى وأقوى مؤسسة في إيران، لإرتباطه بالنظرية السياسية الدينية المتمثلة بولاية الفقيه،

التي تمنح صلاحيات وسلطات واسعة للولي الفقيه.[9] فقد تم التأكيد في ديباجة الدستور الإيراني لعام 1979، على مسألة ولاية الفقيه بعدها أعلى سلطة في إيران، كما تم ترسيخ هذه الفكرة في متن الدستور، وتحديداً في (المادة 5) من الدستور، التي أعطت التأكيد الشرعي الدستوري لهذا المبدأ، إذ منح المرشد الأعلى السيادة السياسية والدينية، فضلاً عن جعل الأيمان بولاية الفقيه من الركائز السياسية للجمهورية الإيرانية، وذلك بالقول "إن السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية، هي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتمارس صلاحياتها بأشراف ولي الأمر المطلق وأمام الأمة.[10]

وحددت المواد من "107-112" صلاحيات المرشد الأعلى للثورة أو الولي الفقيه، حيث تفصل (المادة 110) تحديداً مسؤولياته وصلاحياته، والتي سنختار منها ما يتعلق بعملية صنع الإستراتيجية والسياسة في إيران، ولعلاقتها بموضوع الدراسة تتمثل في:[11]

1. تعيين السياسات العامة للجمهورية، والإشراف على حسن إجرائها.

2. القيادة العامة للقوات المسلحة.

3. إعلان الحرب والسلام والنفير العام.

4. نصب وعزل وقبول إستقالة رئيس أركان القيادة المشتركة، والقائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية، والقيادات العليا للقوات المسلحة.

5. التوقيع على قرار تنصيب رئيس الجمهورية بعد إنتخابه من قبل الشعب، وعزله إذا إقتضت مصالح البلاد.

ومن جملة هذه المهام، يتضح عمق الدور الذي يمارسه المرشد الأعلى في عملية صنع سياسة الأمن القومي، لكونه يحتل منصب القائد العام للقوات المسلحة، ويمتلك سلطة إعلان الحرب وقرار إيقافها، وكلنا نعلم أن مسألة الحرب هي من المسائل الوثيقة الصلة بعملية صنع سياسة الأمن القومي في البلاد، هذا علاوة على أن المرشد الأعلى قد أمتلك دستورياً سلطة الإشراف على السياسات العامة للدولة، ومن ضمنها الأمن القومي، الأمر الذي

9 عبد العزيز الراوي، سياسة إيران الخارجية للفترة من 1979-2003، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2005)، ص69

10 أنظر المادة (57) من الدستور الإيراني لعام 1979.

11 القوى السياسية في المجتمع الإيراني، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، في 20 اكتوبر 2015، ص2. https://goo.gl/Rho6cY (تاريخ التصفح 13 أبريل 2017)

يعطيه تفضيلاً في هذا المجال حتى على رئيس الدولة ووزير الخارجية، وإن كان الدستور قد أشترط التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام قبل إقرار هذه السياسات، وهكذا يؤدي المرشد الأعلى أو الولي الفقيه دوراً محورياً تتأثر به سياسة الأمن القومي في إيران.

ثانيا: السلطة التنفيذية

ويمكن القول إن المؤسسات المهمة في عملية صنع سياسة الأمن القومي هنا هي:

رئيس الجمهورية

إذا ما كانت القرارات المهمة تتخذ من قبل المجلس الأعلى للأمن القومي الذي يرأسه رئيس الجمهورية، فإن جميع هذه القرارات وعلى وجه الخصوص القرارات ذات الطبيعة الإستراتيجية المهمة، لا تعد نافذة المفعول إلا بعد مصادقة المرشد الأعلى عليها، أي بعبارة أخرى، إن لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة وكثيرة، لكنها ينبغي ألا تتخطى صلاحيات القائد.[12] وينتخب رئيس الجمهورية إنتخاباً مباشراً من قبل الشعب لمدة أربع سنوات، ولايجوز إنتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين، وهذا ما نصت عليه (المادة 114) من الدستور.

ومن الجدير بالذكر إن الغاء منصب رئيس الوزراء في عام 1989، كان إجراءً أعطى لرئيس الجمهورية صلاحيات رئيس الوزراء، وفي ضوئه أصبح يتولى رئاسة المجلس، كمحاولة لتركيز السلطة بيد رئيس الجمهورية وإضعاف دور القيادة الدينية، علماً أن هذا التحول حصل بالفترة التي تولى فيها هاشمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية.[13]

وبشكل عام يعتمد دور الرئيس في صناعة وصياغة سياسة الأمن القومي على الإعتبارات الآتية:[14]

1. شخصية الرئيس وعلاقته بالقوى المختلفة، فقد كانت شخصية رفسنجاني القوية، وتاريخه في مسار الثورة، وعلاقاته المتشابكة مع مختلف القوى الإيرانية خصوصاً البازار ورجال الدين التقليديين، سبباً في النفوذ الكبير الذي تمتع به حينما كان رئيساً للجمهورية،

12 محمد صادق الحسيني، الخاتمية: المصالحة بني الدين والحرية، (بيروت، دار الجديد، 1999)، ص91

13 محمد كاظم علي، النظام السياسي في إيران: دراسة في النظام الجمهوري، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،(جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1997)، ص155.

14 شحاته محمد ناصر، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح، دورية دراسات استراتيجية، العدد (191)، (أبو ظبي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص ص 24-26.

حتى أن شخصيته طغت على شخصية خامنئي في بعض الأحيان، وقد إختلفت الأمور في عهد خاتمي الذي لم تكن له علاقة بالبازار، ووقف الحرس الثوري ضده في الكثير من المواقف، ومن ثم تراجع دوره في المجال الخارجي بشكل ملحوظ.

2. علاقة الرئيس بالمرشد الأعلى، إذ تعد هذه العلاقة محدداً رئيساً من محددات سلطة الرئيس وقوته، ويعبر عن ذلك أحد الباحثين بقوله:"إن السلطة الحقيقية التي يمارسها رئيس الجمهورية، تعتمد على علاقاته الغير رسمية التي يتمتع بها مع الممسكين الآخرين بالسلطة من حوله، لو أنه واجه قائد قوي كحالة خامنئي قبالة الخميني، فعندها سيكون نفوذه ضعيفاً، ولكن إذا كان القائد ضعيفاً كما كانت الحالة أبتداءً عندما كان رفسنجاني رئيساً وخامنئي قائداً، فإن نفوذ الرئيس سيزداد".

3. علاقة الرئيس بمجلس الشورى، وهي إحدى المحددات الأخرى لسلطات الرئيس في مجال السياسة الأمنية، ذلك أن وجود أغلبية برلمانية مخالفة لتوجهاته، تمثل قيداً كبيراً لتوجهاته، كما حدث في العام الأخير من ولاية خاتمي، حينما أضطر إلى التعاون مع برلمان يسيطر عليه المحافظون، ما حد من قدراته على التصرف لاسيما فيما يتعلق بالبرنامج النووي، والأمر ذاته حدث مع أحمدي نجاد في ولايته الثانية، إذ واجه برلماناً يقوده أحد خصومه وهو علي لاريجاني، ويضم إتجاهات تعارض بعض توجهاته الداخلية والخارجية.

4. طبيعة القضايا المثارة، فثمة قضايا خارجية يتراجع فيها تأثير الرئيس لاسيما تلك التي تتعلق بأمور الحرب والسلام، لأنه ليس لديه أية سلطات على القوات المسلحة من الناحية الدستورية، وهذا نموذج نادر في العالم، إذ أنه من المتعارف عليه في مختلف النظم السياسية، أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو ما لانجده في الدستور أو النظام السياسي الإيراني، فاليوم نجد أن هناك صراعاً ملحوظاً بين الرئيس والمرشد الأعلى خصوصاً فيما يتعلق بتدخلات إيران في شؤون الدول الأخرى، ففي مقابل القوة الناعمة التي تسعى إلى إنتهاجها حكومة الرئيس روحاني، نجد أن المرشد الأعلى ومن بعده الحرس الثوري الإيراني مازلوا يصرون على توظيف القوة الصلبة تجاه دول الجوار، ما يضع علامات إستفهام حول الدور الذي يمكن أن يؤديه الرئيس في المجال الخارجي.

وقد تعاقب على رئاسة الجمهورية في ايران عدة رؤساء، كان أولهم الرئيس هاشمي رفسنجاني الذي أمتازت رئاسته مابين 1989-1997 بالبراغماتية المتميزة بإعادة البناء.[15] وفي

15 انوش احتشامي، النظام الإيراني الجديد: التطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية، مجلة المستقبل العربي، العدد(258)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص180

عام 1997 مثل وصول الرئيس محمد خاتمي بداية لمرحلة جديدة في سياسة أيران الخارجية، لتبنيه فكرة حوار الحضارات بديلاً عن صراع الحضارات، التي عَدها فكرة خطيرة وخاطئة، إذ حسب رأيه إن كل حضارة تأخذ من غيرها وتعطي مالديها.[16] أما الرئيس محمود أحمدي نجاد 2005-2013، فقد شهدت فترة رئاسته تشدداً ملحوظاً في السياسة الخارجية، وطالب بإحياء قيم الثورة الإيرانية، وعَد مدرسة الخميني منهجاً ونموذجاً لجميع سكان العالم.[17]

وزارة الخارجية

أخذ منصب وزير الخارجية دوراً متعاظماً في إيران على مر العقود، وذلك لأن وزارة الخارجية واحدة من أهم المؤسسات التي لايقتصر دورها على تنفيذ سياسة الأمن القومي فحسب، إنما يتكامل دورها هذا مع الإسهام الفعال في عملية رسم هذه السياسة والتخطيط لها بمعية وحدة صنع القرار المتمثلة بالنخب السياسية والأمنية.[18] ومن هذه النقطة أعطى القانون المنظم لوزارة الخارجية الإيرانية إهتماماً خاصاً بتحولات العالم الإسلامي، وضرورة متابعتها لإتخاذ مايلزم بشانها، وفي هذا الصدد نص القانون المذكور على "يتعين على وزارة الخارجية حماية ودعم نضال المستضعفين العادل، ولاسيما المسلمين منهم، ضد المستكبرين في أنحاء العالم كافة، من دون تدخل مباشر في شؤون الدول الأجنبية، على أساس أهداف الجمهورية الإسلامية، والأصول المتبعة في السياسة الخارجية" .[19]

وإن كان هذا النص قد عكس إزدواجية في الممارسة، إلا أنه أكد حقيقة لا لبس فيها هي أن وزارة الخارجية، ولكونها أحد أركان السلطة التنفيذية، لاتخرج عن الخط السياسي المرسوم من السلطة المتمثلة بالولي الفقيه، لكونه هو راعي أهداف الجمهورية الإسلامية، والحريص على تحقيقها بالوجه الأكمل، فبعد تخطيط وترسيم الأطر العامة بواسطة الولي الفقيه ومجلس الشورى والحكومة أو السلطة التنفيذية، يُحول الموضوع إلى وزارة الخارجية للتنفيذ، ولكن ليس بالمقدور أيضاً إعتبار وزارة الخارجية فقط مجرد منفذ، لأن هناك بعض الوجوه التخطيطية ضمن فعالياتها، والتي بموجبها تتخذ قراراتها بشأن الخارجية إلى جانب قيامها بالتنفيذ.[20]

16 نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص96

17 هدى الحسيني، إيران تتوق الضربة الأمريكية بتفجير لبنان أو البحرين، صحيفة السرق الأوسط، العدد (9907)، في 12 يناير 2006.

18 عبد العزيز الراوي، مصدر سبق ذكره, ص79.

19 نيفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص103.

20 خالد وليد محمود، صنع القرار في السياسة الخارجية لجمهورية إيران "الإسلامية"، دنيا الوطن، في 13 مايو 2005. https://goo.gl/8NSNjb (تاريخ التصفح 12 أغسطس 2017)

وقد شهدت وزارة الخارجية إعادة هيكلية شاملة بعد الثورة، تمثلت بإقرار مجلس الشورى عام 1985 قانوناً ينظم وزارة الخارجية وفق الهيكلية الجديدة المنتظمة، وقد أدت وزارة الخارجية دوراً في صنع القرار بإحتواء كثير من الأزمات التي عصفت بالبلاد خلال مراحل كثيرة، كما تحركت في مواجهة كثير من القضايا الإقليمية.[21]

ولإعطاء قوة دفع أكبر للعمل الخارجي الإيراني، تشكل في عام 2006 المجلس الإستراتيجي للعلاقات الخارجية "مجلس غير منتخب"، ومهامه تقديم المشورة ومراقبة أداء الحكومة الخارجي، والإستفادة من خبرات الدبلوماسيين القدامى، علماً أن أعضاء هذا المجلس هم معينيين من قبل المرشد الإيراني بعد تزكيتهم من قبل مكتب المرشد، ومن أبرز أعضاء هذا المجلس علي أكبر ولايتي وكمال خرازي.[22]

وزارة الإستخبارات والأمن الوطني

تسمى أيضاً وزارة إستخبارات جمهورية إيران الإسلامية (وزارت إطلاعات جمهورى إسلامى إيران)، وهي جهاز المخابرات الرئيس في إيران، وتضطلع بمهام الإستخبارات والإستخبارات المضادة والشرطة السرية، وتشرف وتنسق مع باقي أجهزة الإستخبارات التابعة للنظام.[23] وتتبع الوزارة نظرياً لجهاز السلطة التنفيذية ورئيس الجمهورية، ويعين وزير الإستخبارات من قبل الرئيس، ولكن بتوصية وإشراف المرشد الأعلى، ولا يحق للرئيس عزله من منصبه إلا بموافقه المرشد، ويشترط في الوزير أن يكون حاصلاً على مرتبة الإجتهاد في الفقه الشيعي "حجة إسلام" على الأقل، إضافة للمواصفات الأخرى التي ينبغي توافرها في رجل الإستخبارات الأول في إيران، ومن خلال الإطلاع على سيرة ومهام من تولى هذه الوزارة منذ عام 1984، نجد أن جميعهم شغلوا مناصب في الحرس الثوري أو ممثلين للمرشد في هيئات عسكرية أو قضائية. [24]

وتتمحور مهام وزارة الإستخبارات بجمع وتحليل المعلومات وتنظيم عمل الإستخبارات الداخلية والخارجية، والعمل على حماية نظام الجمهورية "الإسلامية" في الداخل والخارج، وضمان سرية الوثائق والمعلومات المتعلقة بعمل أجهزة الإستخبارات في إيران، وتدريب

21 نيفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص103

22 مدخل إلى النظام السياسي في إيران، نصح، في 3 نوفمبر 2016. https://goo.gl/nFRVwb (تاريخ التصفح 18 مايو 2017)

23 النظام السياسي في إيران: مؤسسات النظام وآليات الحكم والتفاعلات الداخلية، مركز سورية للبحوث والدراسات، في 27 ديسمبر 2014، ص8. https://goo.gl/RTJUEW (تاريخ التصفح 5 مايو 2017)

24 وزارة الإستخبارات والأمن الوطني الإيراني، الملف A، مؤسسة الأبحاث الفدرالية، مكتبة الكونغرس، 2012، ص 21.

وتقديم الخبرات والتجهيزات اللأزمة لذلك، والتعاون والتنسيق مع أجهزة الحرس الثوري الإستخبارية، وتقديم كافة المتطلبات التي تحتاجها الدولة في صياغة سياسة الأمن القومي، وبذلك تعتبر الوزارة الجهاز الإستخباري الأساسي الذي يعمل لضمان مصالح النظام، وتقويته والدفاع عنه داخل وخارج إيران.[25] ومع ذلك، فإن المهام الخارجية الحساسة هي من إختصاص جهاز إستخبارات الحرس الثوري، ويطلب من الوزارة تقديم الإمكانات والإحتياجات لضمان نجاح العمليات الخارجية التي يقوم بها الحرس الثوري، دون علم الوزارة في بعض الأحيان بماهية العملية، فجهاز الحرس الثوري أقرب للبنية المحكمة التي يسيطر على كل مفاصلها المرشد الأعلى، بينما تخضع وزارة الإستخبارات للمسؤولية النظرية لرئيس الجمهورية، وبحسب المعلومات المتوافرة فإن هيكلية وزارة الإستخبارات والأمن، تتوزع على خمسة عشر قسماً أو إدارة، هي: (السكرتاريا (الأمانة العامة)، مكافحة التجسس، العمليات الخارجية، التحقيقات الأمنية، التكنولوجيا الحديثة والتجسس التكنولوجي، السياسات، التقييم والشؤون الإستراتيجية، التعليم، البحوث، الأرشيف والمستندات، القوة العاملة والعمل الخيري، الشؤون الإدارية والمالية، العلاقات القانونية والبرلمانية، الإقتصاد، الثقافة والمجتمع. [26]

وتندرج تحت هذه الأقسام والإدارات مكاتب متخصصة، فقسم العمليات الخارجية مثلاً يقسم العالم إلى مناطق جغرافية تخضع كل منطقة لمكتب خاص، يتولى الإشراف على مجمل المعلومات والتحركات التي تتم في تلك المنطقة أو البلد، ويقدر تقرير صادر عن "برنامج دعم الحروب غير المنتظمة" – الذي نشرته مكتبة الكونغرس "شعبة البحوث الإتحادية" تعداد ضباط وعناصر الوزارة بـ 30 ألف، ويتم سنوياً إستقبال أعدادٍ جديدة وتجنيد عناصر وضباط في الوزارة، ولا يخضع تمويل الوزارة لأي جهة حكومية ولا تعرف ميزانيتها، فهي من صلاحيات المرشد العام فقط، كما تمول الإستخبارات الإيرانية نفسها عبر شركات ومؤسسات تعمل تحت تصرفها وكغطاء لها، ويلتحق بالوزارة ثلاث أصناف من العاملين عبر فحوص قبول لدخول جامعة خاصة بالوزارة هي جامعة محمد الباقر، أو عبر توصية (تزكية) من أحد العاملين (بمراتب محددة) في الوزارة، أو عن طريق إستقطاب الكفاءات الإيرانية أو الغير إيرانية العاملة خارج إيران.[27]

25 المصدر نفسه، ص 10.

26 النظام السياسي في إيران: مؤسسات النظام وآليات الحكم والتفاعلات الداخلية، مصدر سبق ذكره، ص 9.

27 وزارة الإستخبارات والأمن الوطني في الجمهورية الإسلامية، موقع فرزش، في 22 أغسطس 2011. https://goo.gl/2xaRjT (تاريخ الدخول 19 مارس 2017).

ثالثاً: السلطة التشريعية

تتمحور السلطة التشريعية في إيران بالمؤسسات الآتية:

مجلس الشورى الإسلامي

تمارس السلطة التشريعية في إيران من خلال "مجلس الشورى الإسلامي" وقد حدد الدستور، وبتفصيل شديد خلافاً لباقي السلطات، صلاحيات مجلس الشورى، حتى أن عدد المواد التي أفردها للحديث عنه وتحديد صلاحياته تجاوزت 38 مادة ضمن الفصل السادس من الدستور، وإلى جانب مجلس الشورى الإسلامي، هناك مجالس أخرى كـ"مجلس صيانة الدستور، مجلس الخبراء، مجمع تشخيص مصلحة النظام، مجلس صيانة الدستور"، والتي تمارس صلاحيات شبه تشريعية وإستشارية ورقابية، وبإختصار فإن صلاحيات مجلس الشورى تتلخص بـ"تفسير القوانين" و"التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد" و"المصادقة على المواثيق والعقود والمعاهدات والإتفاقيات الدولية"، وعلى "عمليات الإقتراض والإقراض أو منح المساعدات داخل البلاد وخارجها".[28]

وفيما يتعلق بدور مجلس الشورى الإسلامي في إستراتيجية إيران الإقليمية، فإنها تنحصر بالصلاحيات التالية:[29]

1. مصادقته على المواثيق والمعاهدات والإتفاقيات الدولية.

2. يُحظر مجلس الشورى إدخال أي تغيير على الحدود الإيرانية، وحتى وإن كان التغيير لا يضر بإستقلال ووحدة الأراضي الإيرانية، ويراعي المصالح القومية، فمن الضروري مصادقة أربعة أخماس نواب المجلس.

3. التصديق على المصالحة في الدعاوى المتعلقة بالأموال العامة، وفي الحالات التي يكون فيها أحد أطراف الدعاوى أجنبياً.

4. عمليات الإقتراض والإقراض داخل إيران وخارجها، التي تجريها الحكومة يجب أن تحظى موافقة المجلس.

28 النظام السياسي في إيران: مؤسسات النظام وآليات الحكم والتفاعلات الداخلية، مصدر سبق ذكره، ص 11.

29 منوجهر محمدي، السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، الراصد، في 13 أكتوبر 2007 /https://goo.gl/iz2U8z . (تاريخ التصفح 11 أبريل 2017)

5. لا يجوز للحكومة توظيف الخبراء الأجانب، إلا في حالات الضرورة وبعد موافقة المجلس.

6. يحق للمجلس مراجعة شؤون إيران كافة بما في ذلك السياسة الخارجية قطعاً.

إذ يلعب مجلس الشورى الإسلامي دوراً مؤثراً في عملية صياغة سياسة الأمن القومي للبلاد، وذلك من خلال عضوية رئيسه في مجلس الأمن القومي الإيراني، فضلاً عن ذلك فقد إتخذ مجلس الشورى الإسلامي العديد من القرارت التنفيذية التي تخص الأمن القومي الإيراني، ومن أبرز هذه القرارات ما إتخذه المجلس بخصوص قضية سلمان رشدي.[30] وقطعه للعلاقات مع بريطانيا، وكان مجلس الشورى الإسلامي دائماً ما يخطر وزارة الخارجية الإيرانية بضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه القرارات، وبمرور الوقت أصبحت القرارات المتخذة في إطار المجلس إحدى الأوجه المعبرة عن السياسة الخارجية الإيرانية، ومن الأمثلة الواضحة في هذا الإطار التصريحات التي يطلقها علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإيراني، إلى جانب مستشاره للشؤون الدولية عبدالأمير اللهيان، فهذه التصريحات أصبحت اليوم إحدى القنوات الرئيسة للسياسة الخارجية الإيرانية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن لجنة الشؤون الخارجية في المجلس تلعب دوراً كبيراً في دراسة السياسات الدولية والإقليمية، وتقييم علاقات إيران الخارجية مع الدول الأخرى، كما إنها تقوم بالإشراف عليها من خلال عقد جلسات إستجواب وإستفسار حول القضايا الطارئة إقليمياً ودولياً.[31]

مجلس خبراء القيادة

برزت فكرة إنشاء مجلس الخبراء مع بداية إعداد مسودات الدستور سنة 1979، وتعتبر مهمته فقهية دستورية في الأساس، وتتلخص في تعيين وعزل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية ومراقبة أعماله، ويجتمع هذا المجلس مرتين فقط في العام، ومهمته تكون في الغالب روتينية؛

30 سلمان رشدي: كاتب بريطاني من أصول هندية أصدر كتاباً في 26 أيلول 1988 بعنوان "أيات شيطانية" حوت محتويات هذا الكتاب على الكثير من الإنتقادات للدين الإسلامي، ونتجت عن ذلك ردة فعل عنيفة في العديد من الدول الاسلامية وتحديداً باكستان، ودخلت إيران على خط المواجهة من خلال الفتوى التي أصدرها الخميني في مارس 1989 والتي حكمت من خلالها على الكاتب كاتب هذا الكتاب وناشريه المطلعين على فحواه، بعد صدور فتوى الخميني في حق سلمان رشدي، سارعت الشرطة البريطانية إلى إعلانها استعدادها لحماية سلمان رشدي وتخصيصها مجموعة من رجالها لضمان أمنه وسلامته، ونتيجة لذلك حدثت أزمة دبلوماسية بين إيران وبريطانيا، وفي العام 1998 تعهدت حكومة الرئيس الإيراني محمد خاتمي بعدم تنفيذ هذه الفتوى، ما دفع رشدي إلى الإختباء ما يقارب عشر سنوات، لكنّ رشدي خرج إلى العلن في العام 1999، ونشر مذكراته لهذه السنوات التسع، تحت عنوان "جوزف أنطون: مذكرات".للمزيد ينظر إلى: علي الزين، سلمان رشدي بعد ربع قرن من حكمه بالإعدام، في 4 مارس 2014. https://goo.gl/CLC6J7 (تاريخ التصفح 11 أبريل 2017)

31 صنع القرار في السياسة الخارجية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، في 6 مارس 2015. https://goo.gl/ATkMBk (تاريخ التصفح 5 مايو 2017)

بما يعني أن تأثيره على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية يكون في أضيق الحدود، وربما يحدث فقط في حالة قيام المجلس بعزل المرشد أو تعيين آخر في حالة وفاة الأول أو عجزه عن مباشرة مسئولياته، وفي هذه الحالة فقط يكون لمجلس الخبراء دور في صنع قرارات السياسة الخارجية.[32]

يلعب مجلس خبراء القيادة دوراً مؤثراً في توجهات سياسة الأمن القومي، فهو يعقد إجتماعات دورية لمناقشة الأوضاع الداخلية والخارجية في إيران، كما يقوم المجلس في بعض الأحيان بدعوة أعضاء مجلس الأمن القومي وأعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام كضيوف شرف، للإستماع إلى أرائهم في المسائل التي تخص الأمن القومي الإيراني، وقد تكررت هذه الدعوات لمناقشة المواضيع التي تخص المسألة النووية الإيرانية، قبل الصفقة النووية التي عقدت بني إيران والقوى الكبرى.

مجمع تشخيص مصلحة النظام

أسس في 6 فبراير 1988 إستجابة لتوجيه الخميني برفع الخلافات في وجهات النظر بين مجلس الشورى الإسلامي وبين مجلس صيانة الدستور، بشأن القوانين والقرارات الصادرة عن مجلس الشورى، ويتضح دور هذا المجمع من خلال الدستور الإيراني، إذ جاء في (المادة 110) من الدستور المتعلقة بوظائف المرشد الأعلى لإيران وصلاحياته، أن أولى هذه المهامّ هي تعيين السياسات العامَّة لنظام جمهورية إيران الإسلامية، بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، وفي البند الثامن من نفس المادة، من مهامّ القائد "حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام"، ومن الوظائف المرحلية التي يتولَّاها هذا المجمع تقديم الإستشارات في القضايا التي يحوِّلها المرشد الأعلى إلى المجمع لإبداء الرأي في حلها وَفقاً لـ(لمادة 112) من الدستور التي تقول: "يُشكل مجمع تشخيص مصلحة النظام بأمر من القائد، لتشخيص المصلحة في الحالات التي يرى فهيا مجلس صيانة الدستور، أن مشروع قرار مقترحاً من مجلس الشورى الإسلامي يخالف مبادئ الشريعة أو الدستور، ولم يستطع مجلس الشورى تلبية توقعات مجلس صيانة الدستور، كما يجتمع المجلس لدراسة أي قضية تُحال إليه من القائد، ولتولِّي أي مسؤولية أخرى مذكورة في الدستور، ويعيِّن القائد الأعضاء الدائمين والمؤقتين لهذا المجمع"، كذلك فالمشاركة في إعادة النظر في الدستور وَفْقاً لـ(المادة 177) من الدستور الإيراني، هي أيضاً إحدى مهامّ هذا المجمع، لكن أهمّ الوظائف المرحلية التي يتولاها المجمع هي أنه في حالة وفاة المرشد أو

32 حسام سويلم، صناعة القرار السياسى فى إيران ومنهج إدارة الأزمات، المركز العربي للبحوث والدراسات، فى 29 ديسمبر 2013. https://goo.gl/3LCAmB (تاريخ التصفح 22 أبريل 2017)

تقديم إستقالته أو عزل مجلس الخبراء له، يُشكل مجلس من ثلاثة أفراد للبَتَّ في القضايا التي هي من صميم عمل المرشد، وذلك وَفْقاً لـ(لمادة 111) من الدستور الإيراني:"في حالة وفاة القائد أو إستقالته أو عزله، يتولى مجلس شورى مؤلَّف من رئيس الجمهورية، ورئيس السلطة القضائية، وأحد فقهاء مجلس صيانة الدستور، ينتخبه مجمع تشخيص مصلحة النظام، جميع مسؤوليات القيادة مؤقتاً، وإذا لم يتمكن أحد المذكورين من أداء واجباته في هذه الفترة لأي سبب كان، يُعَيَّن شخص آخَر مكانه بقرار يتخذه مجمع تشخيص مصلحة النظام بأكثرية الفقهاء فيه، وعند عجز القائد، إثر مرض أو أي حادثة أخرى، عن أداء واجبات القيادة مؤقتاً، يؤدِّي المجلس المذكور "مجلس شورى القيادة"، في هذه المادَّة مسؤوليات القائد طوال مدة العجز".[33]

فعلى سبيل المثال، أوكل المرشد إلى المجلس الإشراف على عمل الحكومة و"مجلس الشورى"، بما يضمن عدم إثارة السياسة الدولية ضد سياسة إيران خلال الفترة الأخيرة، في ظل تصاعد الإحتجاجات الدولية ضد السياسة الخارجية الإيرانية، وقد واجه المجمع معارضة كبيرة، لأن توسيع هامش صلاحياته جعله منافساً للسلطات الثلاث بل ومهيمناً عليها، والواقع أن هذا المجمع يعد جهة إستشارية بالنسبة للمرشد عند وضع السياسات الخاصة بالخارجية أو تلك المتعلقة بالأمن القومي، لكنه رغم ذلك يحظى بمكانة حيوية بين أروقة صنع القرار في إيران، خاصة وأنه قد يفصل في الخلاف القائم بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور، وقطعاً قد يكون هذا الخلاف حول مسألة تتعلق بالأمن القومي.[34]

مجلس صيانة الدستور

وجد مجلس صيانة الدستور ليتمم عمل مجلس الشورى، ويشرف على بعض المسائل المهمة، وهو أحد المؤسسات التشريعية في إيران، ويتكون هذا المجلس من فقهاء القانون وعلماء الدين ويقوم بدوره في مطابقة قرارات مجلس الشورى الإسلامي مع الدستور والشريعة الإسلامية، وإستناداً على هذه القناة أصبح قادراً بالإشراف على السياسة الخارجية والتأثير عليها، فمجلس صيانة الدستور أو مجلس الرقابة على القوانين هو أعلى هيئة تحكيم في إيران، ويتكون من 12 عضواً، 6 أعضاء فقهاء دينيين يعينهم المرشد الأعلى للثورة، أما الستة الباقون فيكونون من الحقوقيين الوضعيين، ويعينهم مجلس الشورى بتوصية من رئيس السلطة القضائية، وتتبع للمجلس لجان مراقبة تشرف على تطبيق وتنفيذ صلاحياته،

33 مجمع تشخيص مصلحة النظام وخيارات رئاسة ما بعد رفسنجاني، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، في 14 مارس 2017. https://goo.gl/jnopai (تاريخ التصفح 25 يوليو 2017)

34 سنية الحسيني، محددات السياسة والحكم في إيران، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، في 29 ديسمبر 2014، ص2. https://goo.gl/2fPAX6 (تاريخ التصفح 29 فبراير 2017)

وذكر الدستور الإيراني مجلس صيانة الدستور بشكل مباشر في ثماني مواد 92-99 شرحت فيها العلاقة بين مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى، وفقاً لصلاحيات هذا المجلس الواردة بالدستور، يلعب دوراً مؤثراً هو الأخر في مراقبة السياسة الخارجية، وذلك من خلال تصديقه على القرارات التي يصدرها مجلس الشورى، ومنها ما قد يتعلق بالأمن القومي، للتأكد من مطابقتها للدستور والشرع.[35]

رابعاً: السلطة القضائية

لقد إحتلت السلطة القضائية مثل السلطتين "التنفيذية والتشريعية" مكانة واسعة في الدستور الأيراني، وبالأخص في فصله التاسع عشر، وتنظم (المواد 174-156) من الدستور الإيراني لعام 1979، كل مايتعلق بالسلطة القضائية التي يرأسها شخص، حسب نص المادة 157 "مجتهد عادل ومطلع على الأمور القضائية ومديراً ومدبراً"، ويتم إختياره من قبل المرشد لمدة خمس سنوات.[36] وهذا الأمر يوضح أن مسألة إستقلال السلطات الثلاث مسألة شكلية لافعلية، فكما لم تثبت إستقلالية السلطتين التنفيذية والتشريعية فعلياً عن المرشد، الذي يؤدي دوراّ محورياً في إطاريهما، فإن هذه الإستقلالية لم تتحقق بدورها بالنسبة للسلطة القضائية للأسباب نفسها، خصوصاً فيما يتعلق بالقضاء الثوري الذي يتعامل مع قضايا حساسة مثل:[37]

1. إهانة مؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام الخميني، ومرشدها الحالي علي خامنئي.
2. الجرائم الموجهة للأمن الداخلي والخارجي.
3. التآمر ضد النظام.
4. التجسس.

وعلى مستوى سياسة الأمن القومي، يشترك رئيس السلطة القضائية بعضوية مجلس الأمن القومي، الجهة الرئيسة المختصة بصنع سياسة الأمن القومي، كما سيتضح لاحقاً، كما دأبت السلطة القضائية الإيرانية على إبداء وجهة نظرها في العديد من القضايا الإقليمية والدولية،

35 معني عبد الحكيم، صناعة القرار السياسي الإيراني: المحددات والمؤسسات المؤثرة، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد (148)، 2014، ص 4.

36 راجع المواد "156-174" من الدستور الإيراني لعام 1979.

37 نيفني عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص ص120-127

والتي كان أخرها تصريح رئيس السلطة القضائية آملي لاريجاني، أن زيارة ترامب الأخيرة الى السعودية جاءت لدعم "الإنتهاكات" السعودية ضد حقوق الإنسان ودعم الصهيونية، وزيادة هامش التخويف من إيران، وأكّد أن الجمهورية الإسلامية دعمت المستضعفين منذ نشأتها، وتعتقد أن حقوق الإنسان هي تلك التي تحافظ على الكرامة الإنسانية، وأضاف: "يسعى شعب البحرين جاهداً لكي يمتلك حق الإقتراع، لكنكم تصدونه عن الوصول إلى حقوقه، أهذا هو الدفاع عن حقوق الإنسان".[38]

إضافة إلى هذه السلطات الثلاثة ، هناك مؤسسات مهمة أخرى ولكنها غير رسمية، وتلعب دوراً بارزاً في صنع القرار الأمني، وبعضها مرتبط بالمرشد الأعلى بشكل مباشر، وتمثل توجهاته السياسية خاصة الخارجية منها، من بين هذه المؤسسات مكتب ممثلي المرشد الأعلى وهم منتشرون في كافة المؤسسات الحكومية والأكاديمية، مؤسسة خطباء الجمعة، وكذلك المحكمة الخاصة لرجال الدين، جميع أعضاء هذه المؤسسات يتم إختيارهم من قبل المرشد الأعلى، كما أنه يعد المرجع الأول والمباشر لخطباء الجمعة، وغالباً ما يعكس الخطباء وجهات نظره الشخصية فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية للبلاد، دون الحاجة للرجوع إلى وزارة الخارجية أو رئيس الجمهورية، بشكل عام، تعتبر هذه المؤسسات أسلحة في يد المرشد الأعلى ولكن ليس لها وضع قانوني ومن مهامها صياغة أفكار المرشد وتوجهاته، وأيضاً التعبير عن وجهات نظره فيما يتعلق ببعض المسائل السياسية والإقتصادية والإجتماعية، داخلياً وخارجياً، كما يسيطر المرشد الأعلى وممثليه المحليين على المؤسسات الدينية، وتسيطر هذه المؤسسات على أجزاء كبيرة من الإقتصاد ومكلفة بحماية الصبغة الإسلامية، والمبادئ الثورية للجمهورية الإسلامية في إيران، في الوقت نفسه، هناك الجمعيات الخيرية التي تقدم مساعدات مالية لذوي الدخل المنخفض وأسر الشهداء والسجناء السابقين من حرب، وسكان الريف، والمعوقين، وتعمل أحياناً بالتوازي مع مؤسسات حكومية رسمية، جميع هذه المؤسسات والهيئات تصبح جهات فاعلة ومحورية في الصراع على السلطة بين مختلف فصائل السياسية الإيرانية التي لا تخرج بطبيعة الحال عن أسس ومبادئ الثورة والدائرة الصغيرة للنظام السياسي، وهذه الجهات تصبح فاعلة ليس فقط من حيث التعبئة الجماهيرية، التلقين الأيديولوجي، والقمع، ولكن تؤمن أيضاً الموارد المالية للتيارات المحافظة، وهذا يجعلها لها ثقلاً كبيرا ليس من الناحية الإقتصادية فقط، ولكن أيضاً في تشكيل الجهات الفاعلة في تشكيل السياسات المحلية في البلاد، وهذا يعني أن المؤسسة الدينية تملك سلطة قانونية مباشرة، أو غير مباشرة، تؤثر على عمل الحكومة، وتنفيذ توجهات سياسة الأمن القومي الإيراني.[39]

38 السلطة القضائية الإيرانية: عقود الأسلحة السعودية ملوثة بدماء الشعوب البريئة، إلتجاه، في 25 مايو 2017. https://goo.gl/5QfdzV (تاريخ التصفح 30 أغسطس 2017)

39 محمد السلمي، هيكلة السياسة الإيرانية ترسم مسالك القرارات، شؤون إيرانية، في 14 فبراير 2014. https://goo.gl/xxbiJV (تاريخ التصفح 16 يوليو 2017)

هيكلية صنع القرار في إيران

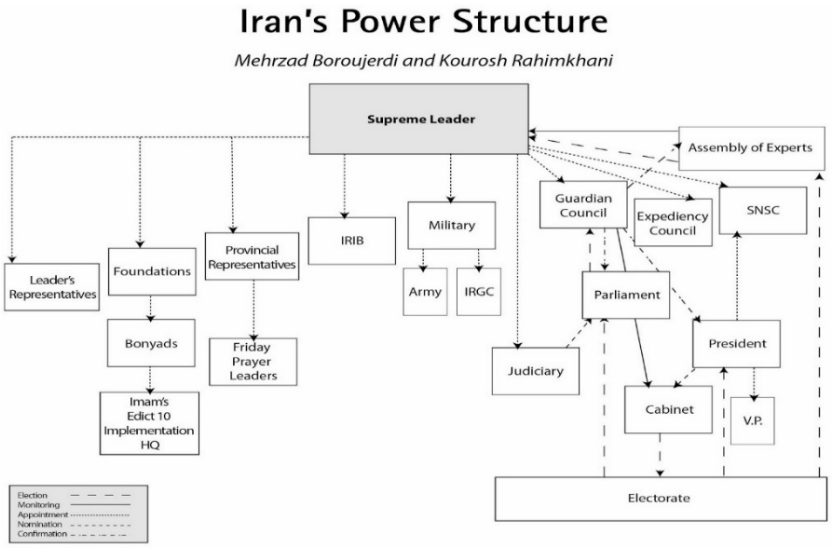

محمد السلمي، هيكلة السياسة الإيرانية ترسم مسالك القرارات، شؤون إيرانية، في 14 فبراير 2014. https://goo.gl/4UH8gV (تاريخ التصفح 16 يوليو 2017)

المبحث الثالث

المؤسسات الأمنية-الدفاعية المشاركة في عملية صنع سياسة الأمن القومي

تلعب المؤسسات الأمنية-الدفاعية دوراً بارزاً في تقويم كل ما يتعلق بالأمن القومي، وأيضاً في تقديم المشورة اللازمة في كل أمور الأمن القومي، وتؤدي هذا الدور كجزء أساسي من التنظيم الأساسي للدولة، ويدخل في صلب وظيفتها الدائمة، وتؤكد التصريحات ذات الطابع السياسي والإستراتيجي التي تصدر عن وزير الدفاع وبعض القيادات العسكرية الرئيسية على أهمية دور المؤسسة العسكرية في صنع سياسات الأمن القومي، ويلعب الحرس الثوري دوراً سياسياً وإستراتيجياً أبرز من الدور الذي يلعبه الجيش النظامي، وذلك بسبب قرب قيادته من مكتب المرشد الأعلى، إذ يقول القائد السابق للحرس الثوري يحيى رحيم صفوي بأنه ليس هناك من حدود جغرافية لمهام الحرس الثوري، وبأن حدود الثورة الإسلامية هي حدوده، وهو يملك بذلك شبكة واسعة من العلاقات في كل دول العالم الإسلامي، وتركيزاً في كل من لبنان والعراق ودول الخليج، وفي العالم العربي ككل، ويمكن تحديد بقعة العلاقات والإهتمامات الإستراتيجية للحرس الثوري بالشرق الأوسط الأوسع، بالإضافة إلى كل من

باكستان وأفغانستان، لكن يبدو أن دور الحرس الثوري في الخارج وتأثيره على مسار السياسة الخارجية هو في تراجع ملحوظ، ويعود ذلك إلى التبدّل الحاصل في إستراتيجية إيران في المدى الطويل، وتراجع أهمية دور الحرس الثوري في مهمة العلاقات الخارجية خارج الأطر الرسمية للدول، ويمكن ربط هذا التراجع بالإهمية التي أعطيت لوزارة الدفاع والجيش، وخصوصاً في ظل الفترة التي شغل فيها على شمخاني منصب وزير الدفاع، ويمكن أيضاً القول بأن إستراتيجية إيران الجديدة التي تعتمد على الصواريخ البعيدة المدى، والسعي لتطوير السلاح النووي، والإعتماد على البحرية، قد شكّلت سبباً أساسياً في تراجع الأهمية التي كان يحظى بها الحرس الثوري.[40] وأهم المؤسسات الأمنية-الدفاعية في إيران هي:

أولاً: مجلس الأمن القومي الإيراني

أستحدث دستور عام 1979 المعدل مؤسسة مجلس الأمن القومي، وحدد مهامه بتأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة ووحدة أراضى البلاد والسيادة الوطنية، ويدخل جزء رئيسي من عمله في نطاق السياسة العامة، كرسم السياسات الدفاعية والأمنية وتنسيق النشاطات ذات العلاقة بالخطط الدفاعية الأمنية والعامة، لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، وأوكلت إلى المجلس مهمة التفاوض بشأن الملف النووي الإيراني.[41]

ويعمل المجلس على الإستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد، لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، ويتكون المجلس من رؤساء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ورئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة، ومسؤول شؤون التخطيط والميزانية الدفاعية، إلى جانب مندوبيْن يعيّنهما مرشد الجمهورية ووزراء الخارجية والداخلية والأمن والمسؤول الأعلى بكل من حرس الثورة والجيش، ووفق (المادة 176) من الدستور الإيراني، يقود رئيس الجمهورية المجلس الذي تأسس عام 1989، لغرض تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة والسيادة الوطنية ووحدة أراضي البلاد، ويعين مجلس الأمن الوطني المجالس الفرعية من قبيل مجلس الدفاع ومجلس أمن البلاد، على أن يقود رئيس الجمهورية هذه المجالس أو يعين من يرأسها نيابة عنه، ووفق الدستور يحدد القانون صلاحيات المجالس الفرعية ووظائفها، وتتم المصادقة على تنظيماتها من قبل المجلس الأعلى.[42]

40 نزار عبد القادر، السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية، مجلة الدفاع الوطني، العدد (58)، 2006، ص4. https:// goo.gl/fb2rXz (تاريخ التصفح 24 فبراير 2017)

41 سنية الحسيني، محددات السياسة والحكم في إيران، مصدر سبق ذكره، ص 3.

42 المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران، الجزيرة، في 7 مايس 2015. https://goo.gl/fqGZ1q (تاريخ التصفح 28 فبراير 2017)

مخطط يوضح هيكلية مجلس الأمن القومي الإيراني

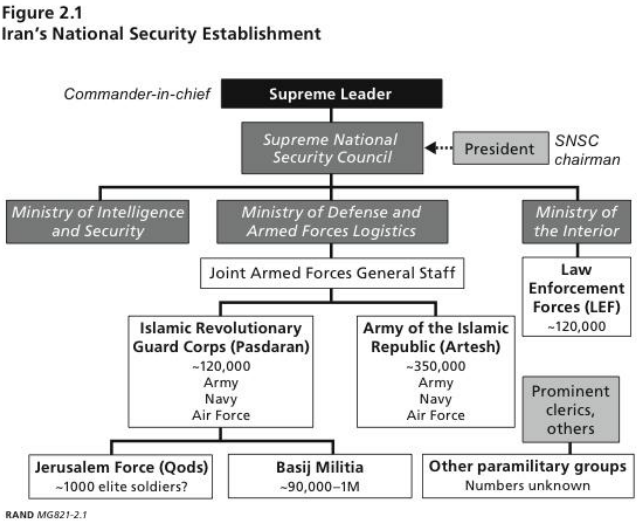

The Structure of Power in Iran, Iranian Laws & Government, October 14, 2017. https://goo.gl/XZFB1x) Date of Accession: 16.10.2017).

ثانياً: الحرس الثوري الإيراني

جاء تشكيل الحرس الثوري بعد إنتصار الثورة الإيرانية عام 1979، على خلفية حماية أهدافها، ومنع تكرار إنقلاب عام 1953، الذي أجهض ثورة مصدق آنذاك، وحماية الجمهورية والحفاظ على الثورة الإسلامية، وإيجاد جيش ثوري مواز للجيش الإيراني، الذي كان يُعتقد أن الكثير من ضباطه لم يتخلوا عن ولائهم للشاه، ويدور الهدف الرئيس من إنشاء الحرس حول جمع القوات العسكرية المختلفة، التي نشأت بعد الثورة في بنية واحدة موالية للنظام، وتصدير الثورة وحمايتها حسبما وضعها الخميني، وقد أضيفت إليه مهمات أخرى، أهمها حراسة المناطق الحدودية الحساسة والمؤسسات السرية، وحماية مضيق هرمز ومنع التهريب عبر الحدود، وتطوير نظم الصواريخ الإيرانية، وفي سبتمبر 2008 إتخذ المرشد الأعلى علي خامنئي قراراً بتحويل مسؤولية أمن الخليج من قوات البحرية التابعة للجيش الإيراني النظامي، إلى قوات الحرس الثوري للدفاع عن الخليج ضد أي هجوم أمريكي محتمل.[43] ويعد الحرس الثوري مؤسسة متكاملة داخل مؤسسات الحكم في إيران، فهو يمتلك عدة أجهزة داخلية وخارجية، كما تتعدد مسؤولياته في حفظ الأمن الداخلي، وحث الشعب على الإلتزام بالأعراف

43 هدى النعيمي، الحرس الثوري ... ذراع ايران الخارجي، مركز الروابط للدراسات والبحوث الإستراتيجية، في 9 يوليو2014، ص3. https://goo.gl/TNZjML (تاريخ التصفح 23 يوليو 2017)

والتقاليد المذهبية، حتى أنه يمتلك جهازاً أمنياً خاصاً يتولى هذه المهمة "شرطة الآداب الإسلامية"، ويتولى بشكل رئيس مسؤولية حماية الثورة الإيرانية ونشرها، فهو الجهاز الأكثر أهمية وقوة في إيران، الذي يتكفل بحشد التأييد الشعبي للنظام، ويلتزم بدور حامي حمى "النقاء الأيديولوجي للثورة".[44]

وحسب تقديرات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن، يتألف الحرس الثوري الإيراني من 350 ألف عنصر، في حين يرى معهد الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن أن عدد أفراده لا يتجاوز 120 ألفاً، وللحرس الثوري قوات برية وبحرية وجوية، ويتبع القوات البحرية نحو 20 ألف جندي، والباقي موزعين على القوات البرية والجوية، ويمتلك الحرس الثوري عتاداً عسكرياً خاصاً به يتضمن صواريخ ودبابات وطائرات مقاتلة، قسم كبير منها صناعة روسية، وقسم آخر صناعة محلية إيرانية، ويمتلك الحرس الثوري صواريخ طويلة المدى "تمتلك إيران عائلة شهاب، خيبر، رعد، النازعات وعدة صواريخ أخرى"، حسب بعض التقارير تمتلك القوات البحرية للحرس الثوري ما لا يقل عن 40 زورقاً دورية و10 زوارق أخرى مجهزة بصواريخ موجهة مضادة للسفنC802 بعض هذه النظم معد ليحمل رؤوساً نووية صغير، كما ويمتلك الحرس الثوري الإيراني قوة جوية قوية، ويمتلك مقاتلات الشفق والصاعقة ومقاتلات قاهر313.[45] ونتيجة لذلك كله يمكن القول إن تشكيل الحرس الثوري كان له هدف يتمثل في تشكيل قوة عسكرية ضاربة تهيمن عليها المؤسسة الدينية وعلى رأسها المرشد الأعلى، لتعويض حالة عدم الثقة بالمؤسسة العسكرية الموروثة منذ عهد الشاه.[46] لذا نرى إنتشار رجال الحرس الثوري في كثير من مراكز صنع القرار ومؤسساته في إيران كمجلس الشورى والجيش ووزارة الخارجية.[47]

وبناءً عليه تَرَاجع دور المؤسسة العسكرية التقليدية وتضاءلت قيمتها كوسيلة من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الايرانية، مقابل صعود كبير في دور ووظيفة الحرس الثوري لهيمنة رجال الدين عليه ليقوم بحماية السلطة السياسية ويوازن قوة الجيش النظامي، ومحصلة ذلك كله أن أصبح الحرس الثوري الإدارة العسكرية المناط بها مسؤولية تنفيذ السياسة الخارجية القائمة على تصدير الثورة الإسلامية، فديباجة الدستور تعطي للحرس الثوري دوراً أساسياً في ذلك، من خلال الجهاد لبسط "حاكمية القانون الإلهي في العالم"،[48] كذلك حماية الثورة ومكاسبها.

44 النظام السياسي في إيران: مؤسسات النظام وآليات الحكم والتفاعلات الداخلية، مصدر سبق ذكره، ص 10.

45 عبد الرحمن ناصر، الحرس الثوري الإيراني: جيش فوق الجيش!، ساسة بوست، في 13 مايو2014. /https://goo.gl/zexQFN (تاريخ التصفح 11 فبراير 2017)

46 عبد العزيز الراوي، مصدر سبق ذكره، ص97

47 نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص137

48 ظافر ناظم سلمان، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج العربي منذ 1979، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية(سابقاً)، 1988)، ص41-47

ثالثاً: الجيش الإيراني

ورثت جمهورية إيران الإسلامية عن نظام الشاه جيشاً قوياً وحديثاً ومسلحاً بأحدث الأسلحة في ذلك الوقت، غير أن موقف قادة الجيش من ثورة عام 1979، كان لها وقع كبير في عمليات التطهير الكبيرة التي تمت داخل الجيش الإيراني بعد وصول الخميني إلى السلطة، وقد بقيت مؤسسة الجيش مشكوكاً فيها وفي ولائها لنظرية ولاية الفقيه حتى وفاة الخميني، وعززت ذلك محاولات الإنقلاب المتعددة التي أعلن عنها الخميني نفسه عام 1982، والتي قتل على إثرها مائة وستون من القيادات العسكرية، إضافةً لمحاولةٍ أخرى جرى الإعلان عنها عام 1983، وأطاحت بمن تبقى من القادة العسكريين للجيش.[49]

ومع عمليات التطهير والتصفية التي تجاوزت في السنين الأولى نصف قيادات الجيش الإيراني، فإن الخميني لم يقدم على حل الجيش بالكامل، بل عمل على تحييد وتصفية العناصر والقيادات المشكوك في ولائها، كما عمل على إنشاء إدارات وأقسام سياسية أيديولوجية مذهبية داخل الوحدات المختلفة للجيش لإشباعه بقيم النظام الجديد، وكانت هذه الإدارات تحت إشراف مناصري خط الإمام من رجال الدين، الذين دأبوا على تثقيف الضباط والجنود بالعقيدة المذهبية، ومراقبة أي محاولة للخروج من جانب أعضاء المؤسسة العسكرية.[50]

وقد حدد الدستور الإيراني مهام القوات المسلحة من (المادة -143 151)، ويلحظ في هذه المواد التبعية المباشرة للمرشد، وترسيخ وجود جهتين تتوليان العمل العسكري المسلح في إيران هما الجيش والحرس الثوري، فمهمة الجيش تقترب أكثر من مفهوم حماية الدولة، بينما تتزايد إختصاصات الحرس الثوري لتشمل حماية الثورة والدولة والدفاع عنها في الداخل والخارج، يقدر تعداد الجيش الإيراني بين -545 650 ألف مقاتل عدا قوات الإحتياط وقوات التعبئة، ويرى الخبراء العسكريون إن القوات المسلحة الإيرانية هي من بين الأقوى في الشرق الأوسط، وتخصص الموازنة الإيرانية نسبة 2.7% من ناتجها القومي لأغراض الجيش والقوات المسلحة بواقع 17 مليار دولار عام 2010.[51] ومعلوم أن المنرانيات الدفاعية لا تتمتع بالشفافية في معظم الدول وتبقى سر من أسرار الدولة ومصادر التمويل كذلك، ويتبع للجيش قيادة القوات البرية، والجوية، والبحرية وقيادة الدفاع الجوي، وبحسب المؤشرات

49 آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بني ثورتي 1906-1979، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت، 1999) ،ص258

50 ديليب هيرو، إيران تحت حكم أيات الله، (لندن، 1985)، ص250.

51 اطلاعات جالبي از بودجه دستگاه‌هاى امنيتى در سال آينده، بى 28 فبراير 2009. https://goo.gl/7AunDq (تاريخ التصفح 27 مارس 2017)

فإن قدرات الجيش الإيراني تعد من بين أقوى القدرات في المنطقة، فقد طورت صناعة عسكرية ضخمة، إعتمدت فيها على النواة التي أسسها الشاه محمد رضا بهلوي في أواخر عهده. [52] لكن القوة الأبرز للجيش الإيراني تكمن في سلاح الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى، والتي خضعت لعملية تطوير وشراء محمومة منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية.[53]

كما تُطور إيران أنظمة الصواريخ المضادة للسفن والأهداف البحرية الهامة، وقد عملت على تطوير وتعديل الصاروخ فاتح 110، للوصول لهذه الغاية، وتصنع أيضاً عدداً من الذخائر والأسلحة الأخرى الخفيفة والثقيلة، إضافة لأنظمة التوجيه الألكتروني والحرب الألكترونية، وطائرات الإستطلاع من دون طيار.

ويمكن مما تقدم الإستنتاج بأن هناك عناصر عديدة مؤثرة في دور مختلف المؤسسات الأمنية في صناعة القرار الوطني، والتأثير في مسار السياسة الخارجية، قد تتغير أهمية دور هذه المؤسسة أو تلك مع قرب أو بعد الدولة المعنية عن إيران جغرافياً، كما قد تتأثر بطبيعة المسألة المطروحة، وبالأولويات التي تعتمدها السلطة في طهران، وهناك بالتأكيد عامل يتعّلق بقّوة الشخصية القيادية التي تترأس هذا الجهاز أو ذاك، وقربه من مكتب القائد العام أو القيادات الدينية ومراكز القوى الأخرى.[54]

الخاتمة

إن سياسة الأمن القومي الإيراني هي أرضية للمناقشات والخلافات بين المؤسسات التي تميز النظام السياسي للجمهورية الإسلامية، إذ يوجد حالياً ثلاث فصائل رئيسة في إيران - الراديكاليون والمحافظون التقليديون والإصلاحيون - وكل منها له نهجه وجدول أعماله الخاصين فيما يتعلق بسياسة الأمن القومي للبلاد، ومن بين مختلف قضايا الأمن القومي التي تواجه صانعي السياسة الإيرانيين، تميل ستة إلى أن تكون أكثر إلحاحاً من غيرها، وهي تشمل الوضع الداخلي في العراق، وموقف إيران الإقليمي، والأهداف والأجندات الأمريكية فيما يتعلق بالشرق الأوسط بشكل عام، وإيران على وجه الخصوص، والعلاقات مع حزب الله والنظام السوري، والعلاقات بين إيران وحماس والحوثيين وغيرها من الجماعات المسلحة، والبرنامج النووي والصواريخ الباليستية، وبسبب الاختلافات الأساسية بين المؤسسات في الأسلوب والنهج تجاه هذه القضايا، فإن التوازن المعلق الذي يميز النظام السياسي الإيراني،

52 أنتوني كوردسمان، التوازن العسكر في الخليج عام 2012، (واشنطن، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، 2012)، ص 33.

53 النظام السياسي في إيران: مؤسسات النظام وآليات الحكم والتفاعلات الداخلية، مصدر سبق ذكره، ص 12.

54 نزار عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص4.

كثيراً ما يجد طريقه إلى سياسة الأمن القومي، والنتيجة هي في الغالب "إشارات مختلطة" من طهران، أو أسوأ من ذلك، التردد والفرص الضائعة.

ولفهم طبيعة ونتائج المناقشات السياسية في إيران على نحو أفضل حول الأمن القومي، ويساعد على معرفة الترتيبات المؤسسية للنظام السياسي، لابد من التركيز على القضايا الأمنية التي تعالجها هذه السياسة، حيث تتنافس مراكز السلطة المتعددة والمتداخلة مع بعضها البعض للتأثير على الأولويات الأمنية، إن الإعداد الدستوري لذلك يمكن بسهولة أن يفضي إلى بلقنة الدولة على أعلى المستويات، ويسهل السعي وراء أجندات متنافسة وسياسات مختلفة من جانب المسؤولين عن مؤسسات الدولة، مع إفتقار الدولة بالفعل إلى التماسك المؤسسي، تزدهر الفصائلية والتحالفات الفئوية، على الرغم من أن مواقف مختلف المؤسسات حول قضايا مختلفة وتحالفاتها مع بعضها البعض تتغير حسب ظروف أو طبيعة القضايا المطروحة، والنتيجة هي عدم قدرة الدولة على التمسك بمجموعة متماسكة من السياسات في كل من الساحة المحلية والدولية، وفي الوقت نفسه، غالباً ما تلعب التطورات الدولية، وليس أقلها الجهود التي تقودها الولايات المتحدة بهدف الحد من نفوذ إيران الإقليمي وبرنامجها النووي، في إجراء تغيرات مستمرة على سياسة الأمن القومي الإيراني.

في المستقبل المنظور، بما أن المثيرات الداخلية والخارجية للطائفية الإيرانية لا تُظهر أي علامات على التحسن، من المحتمل أن تستمر الدبلوماسية الإيرانية بشكل عام، وسياسة الأمن القومي بشكل خاص في إظهار أعراضها.

إن الفصائل السياسية، والتوازن المعلق المؤسسي، والرؤى المتنافسة لدور إيران في المنطقة والعالم الأكبر ستظل تميز سياسات الأمن القومي والوطني للبلاد لبعض الوقت في المستقبل، وفي هذه العملية، من المرجح أن تضيع فرص تحسين المصالح الوطنية للبلاد، مما يجبر القادة الإيرانيين على الإنزلاق من نكسة دبلوماسية إلى أخرى، وفي الوقت الحالي على الأقل، يبدو أن الولايات المتحدة ستبذل قصارى جهدها لضمان استمرار هذا السيناريو بلا هوادة.

إن سياسة الأمن القومي في إيران شهدت حالة من التطور المستمر منذ العام 1979 وحتى اليوم، سواءً أكان ذلك على مستوى الأهداف والأطر العامة، أو على مستوى المؤسسات التقليدية والمستحدثة، وثالثاً على مستوى القضايا محور الإهتمام، وهو ماجعل من هذه السياسة تعاني كثيراً من موضوع الثابت والمتغير، وطريقة الموائمة بين الضرورات الأمنية والإستحقاقات السياسية، فالذي يظهر اليوم ونتيجة لطبيعة الظروف الجيوسياسية التي تعيشها إيران، هو طغيان سلطة مؤسسة الحرس الثوري الإيراني وسيطرتها على عملية صياغة

سياسة الأمن القومي للبلاد، بحيث تم تهميش دور باقي المؤسسات السياسية والامني الأخرى، ولنا بطبيعة التفاعلات الإيرانية المتعلقة بجدوى الإتفاق النووي بعد الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق وعودة نظام العقوبات الإقتصادية، أو حتى الجدل الذي أثير بين السلطة التنفيذية والحرس الثوري، حول ضرورة توقيع إيران على إتفاقية باليرمو الخاصة بوقف دعم ومتمويل الإرهاب في الشرق الأوسط، غلبة موقف الحرس الثوري بالنهاية، فالإلتزام النظري الحكومي بهذه الإتفاقيات الدولية، قابله خرق أو مروق الحرس الثوري على هذه الإلتزامات الإتفاقية، وهو ماجعل سياسة الأمن القومي خاضعة لتصورات إيديولوجية جامدة، وليس لما تقتضيه المصلحة القومية العليا.

إن الضرورات الأمنية الإيرانية في الوقت الحاضر ستجعل من سياسة الأمن القومي مطاطية إلى حداً كبير، فإلى جانب المهددات الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة ضد التوجهات الإيرانية، يبرز الواقع الداخلي المضطرب كمتغير أكثر خطورة من الخارج، فبعد المظاهرات الإحتجاجية التي شهدتها إيران منذ ديسمبر 2017 والتي مازالت مستمرة حتى اليوم، جعلت من موضوعة الأمن القومي في إيران معرض لتساؤل مركزي مهم وهو مامدى قدرة سياسة الأمن القومي في إيران على الصمود بوجه هذه التحديات؟.

فإلى جانب التحديات الإجتماعية والإقتصادية التي تعيشها إيران حالياً بعد دخول الحزمة الثانية من العقوبات الأمريكية حيز التنفيذ في نوفمبر 2018، تصاعدت حدة المهددات الأمنية الداخلية على تخوم الجغرافيا الإيرانية، وخصوصاً في الأحواز وبلوشستان وكردستان إيران، والتي تعرض خلالها الحرس الثوري الإيراني لخسائر على مستوى العناصر والمعدات، وهو ماسيجعل سياسة الأمن القومي في إيران تدخل مرحلة جديدة إلى حدة كبير، وهي مرحلة الأمننة ، والتي تتعلق بكيفية تحول بعض القضايا من فاعل إلى مشكلة أمنية، ثم إتخاذ هذه القضايا كذريعة لإستخدام التدابير الإستثنائية لحلها، ولكي يكون فعل الأمننة أكثر نجاحاً، يجب أن يكون أكثر قبولاً بين الجماهير، بغض النظر إذا كان موضوع المشكلة تهديداً حقيقياً أم لا، وهو مايبرر دور المؤسسات الدينية التي تعمل ومن خلال خطب الجمعة على ترسيخ فكرة العدو المتربص بإيران، وعبر العديد من المداخيل، وهو مايجعل من سياسة الأمن القومي تتداخل في أبسط جزئيات حياة المواطن الإيراني.

قائمة المصادر والمراجع

اطلاعات جالبی از بودجه دستگاه‌های امنیتی در سال آینده، في 28 فبراير 2009. https://goo.gl/7AunDq (تاريخ التصفح 27 مارس 2017)

آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906-1979، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت، 1999).

أنتوني كوردسمان، التوازن العسكر في الخليج عام 2012، (واشنطن، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، 2012).

أنظر المادة (57) من الدستور الإيراني لعام 1979.

انوش احتشامي، النظام الإيراني الجديد: التطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية، مجلة المستقبل العربي، العدد(258)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

جاسم محمد، مفهوم الأمن القومي في النظام السياسي الحديث، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، في 24 سبتمبر 2014. https://goo.gl/f7tSsN (تاريخ التصفح 12 مارس 2017)

حسام سويلم، صناعة القرار السياسي في إيران ومنهج إدارة الأزمات، المركز العربي للبحوث والدراسات، في 29 ديسمبر 2013. https://goo.gl/3LCAmB (تاريخ التصفح 22 أبريل 2017)

خالـد وليـد محمـود، صنع القرار في السياسة الخارجية لجمهورية إيران "الإسلامية"، دنيا الوطن، في 13 مايو 2005. https://goo.gl/8NSNjb (تاريخ التصفح 12 أغسطس 2017)

دانييل بايمان، سياسة الامن الإيراني في مرحلة مابعد الثورة، مؤسسة راند، 2001.

ديليب هيرو، إيران تحت حكم أيات الله، (لندن، 1985).

راجع المواد "156-174" من الدستور الإيراني لعام 1979.

سالم الكتبي، الخطر الإيراني على الأمن الإقليمي، العربية نت، في 26 مارس 2017. https://goo.gl/eYrxEC (تاريخ التصفح 17 يوليو 2017)

السلطة القضائية الإيرانية: عقود الأسلحة السعودية ملوثة بدماء الشعوب البريئة، الإتجاه، في 25 مايو 2017. https://goo.gl/5QfdzV (تاريخ التصفح 30 أغسطس 2017)

سنية الحسيني، محددات السياسة والحكم في إيران، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، في 29 ديسمبر 2014.. https://goo.gl/2fPAX6 (تاريخ التصفح 29 فبراير 2017)

سيد كاظم سيجادبور، العولمة ولأمن القومي الإيراني، موقع البينة، في 22 أغسطس 2017. https:// goo.gl/c2jy8k (تاريخ التصفح 17 سبتمبر 2017)

شحاته محمد ناصر، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح، دورية دراسات استراتيجية، العدد (191)، (أبو ظبي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014).

صنع القرار في السياسة الخارجية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، في 6 مارس 2015. https://goo.gl/ATkMBk (تاريخ التصفح 5 مايو 2017)

ظافر ناظم سلمان، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج العربي منذ 1979، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية(سابقاً)، 1988).

عبد الرحمن ناصر، الحرس الثوري الإيراني: جيش فوق الجيش!، ساسة بوست، في 13 مايو2014. https://goo.gl/zexQFN (تاريخ التصفح 11 فبراير 2017)

عبد العزيز الراوي، سياسة إيران الخارجية للفترة من 1979-2003، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2005).

عبد المعطي زكي، الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، في 9 فبراير 2016. https://goo.gl/nFT7tG (تاريخ التصفح 15 يوليو 2017)

علي الزين، سلمان رشدي بعد ربع قرن من حكمه بالإعدام، في 4 مارس 2014. https://goo.gl/ CLC6J7 (تاريخ التصفح 11 أبريل 2017)

القوى السياسية في المجتمع الإيراني، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، في 20 اكتوبر 2015. https://goo.gl/Rho6cY (تاريخ التصفح 13 أبريل 2017)

المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران، الجزيرة، في 7 مايس 2015. https://goo.gl/fqGZ1q (تاريخ التصفح 28 فبراير 2017)

مجمع تشخيص مصلحة النظام وخيارات رئاسة ما بعد رفسنجاني، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، في 14 مارس 2017. https://goo.gl/jnopai (تاريخ التصفح 25 يوليو 2017)

محمد السلمي، هيكلة السياسة الإيرانية ترسم مسالك القرارات، شؤون إيرانية، في 14 فبراير 2014. https://goo.gl/xxbiJV (تاريخ التصفح 16 يوليو 2017)

محمد بن فالح، تحليل الإستراتيجية الإيرانية الأمنية حيال دول الخليج العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، 2015).

محمد صادق الحسيني، الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية، (بيروت، دار الجديد، 1999).

محمد كاظم علي، النظام السياسي في إيران: دراسة في النظام الجمهوري، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،(جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1997).

مدخل إلى النظام السياسي في إيران، نصح، في 3 نوفمبر 2016. https://goo.gl/nFRVwb (تاريخ التصفح 18 مايو 2017)

معين عبد الحكيم، صناعة القرار السياسي الإيراني: المحددات والمؤسسات المؤثرة، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد (148)، 2014.

ممدوح أنيس فتحي، الأمن القومي الإيراني، البيان، في 8 مايو 2006. https://goo.gl/uAf5gy (تاريخ التصفح 18 مايو 2017)

منوجهر محمدي، السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، الراصد، في 13 أكتوبر 2007 https:// goo.gl/iz2U8z . (تاريخ التصفح 11 أبريل 2017)

نزار عبد القادر، السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية، مجلة الدفاع الوطني، العدد (58)، 2006. https://goo.gl/fb2rXz (تاريخ التصفح 24 فبراير 2017)

النظام الإيراني..دولة الإستكبار الإقليمي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجة، في 26 مارس 2016. https://goo.gl/PqNH4N (تاريخ التصفح 16 مارس 2017)

النظام السياسي في إيران: مؤسسات النظام وآليات الحكم والتفاعلات الداخلية، مركز سورية للبحوث والدراسات، في 27 ديسمبر 2014. https://goo.gl/RTJUEW (تاريخ التصفح 5 مايو 2017)

نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

هدى الحسيني، إيران تتوق الضربة الأمريكية بتفجير لبنان أو البحرين، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (9907)، في 12 يناير 2006.

هدى النعيمي، الحرس الثوري ... ذراع ايران الخارجي، مركز الروابط للدراسات والبحوث الإستراتيجية، في 9 يوليو2014. https://goo.gl/TNZjML (تاريخ التصفح 23 يوليو 2017)

وزارة الإستخبارات والأمن الوطني الإيراني، الملف A، مؤسسة الأبحاث الفدرالية، مكتبة الكونغرس، 2012.

وزارة الإستخبارات والأمن الوطني في الجمهورية الإسلامية، موقع فرزش، في 22 أغسطس 2011. https://goo.gl/2xaRjT (تاريخ الدخول 19 مارس 2017).

Structured Abstract

The national security policy of Iran products of many and sometimes competing factors: the ideology of the Islamic Revolution in Iran, the Iranian leadership's perception of threats to regime and order in the country, long-term Iranian national interests; and the interaction between various political and security institutions of the Iranian regime. Iran's national security policy is to change the power structure in the Middle East, that Iran asserts supports the United States and its allies Israel, Saudi Arabia and other Sunni Arab regimes, and describes that Iran's support for Shiite and other Islamist movements as and stresses that Saudi Arabia in particular incites sectarian tensions and tries to exclude Iran from regional affairs. Others interpret Iran as trying primarily to protect itself from the United States or other efforts to invade, intimidate, or change its regime. An attempt to strengthen Iran's international standing or restore a sense of "greatness" that recalls the ancient Persian empires. Iran's national security policy also focused on trying to mitigate the effects of international sanctions on Iran.

Iran uses various tools in its national security policy. Some of Iran's common policy tools are common in most countries: traditional diplomacy and general promotion of Iran's values and interests. Iran has supported politicians and regional leaders. One of the most troubling policymakers in the Middle East is that Iran Directly supporting the armed groups, some of whom use terrorism to intimidate or deter Israel or other regional opponents of Iran. Iran's armed support for the Shiite-dominated allied governments, such as the governments of Syria and Iraq, has exacerbated the challenges of the militant groups The Sunni rebellion of ISIS and al-Qaeda by provoking Sunni popular discontent.

The national security policy of Iran focuses on the Middle East, including armed operations, the role of allies, and US military activities. The Middle East, where Iran's various components are intertwined and interact, Iran's foreign policy also appears to be directed at influencing the policies and actions of the powers Such

as those in Europe as well as Russia, which are active in the Middle East - either as partners or as adversaries of American interests in that region.

Iran's nuclear program has been a cornerstone of national security policy. Iran has used nuclear dealings with major powers to ease its international diplomatic isolation, try to develop itself as a regional center for energy and trade, and explore new weapons purchases. However, after the US withdrawal and the return of the sanctions regime, National Security Policy There are major challenges, where Supreme Leader Ali Khamenei and hardline institutions such as Iran's Revolutionary Guards oppose any concessions to Iran's vital goals, but support Iran's reintegration into regional and international diplomacy.

In general, there are many formal and informal institutions and agencies that influence and participate in the drawing up and formulation of Iran's national security policy, and researchers believe that their quality is affected by the quality of the potential of countries and the nature of their political system, and as far as Iran is concerned, the making of national security policy is not drawn by one person or one , But is involved in the establishment of a number of institutions such as the Supreme Leader and the President of the Republic and other organs and institutions, but all share a single frame of reference is the supreme national interests of Iran.

Iran's national security policy revolves around a set of strategic principles, which in turn form the basis of its intellectual system. On the other hand, it represents central and vital goals that it sought to achieve and sustain, in a way that serves its policies and strategies. Without it, Iran cannot present itself within a strategic framework that supports its roles and ambitions, and these principles are summarized in the following pictures:

1. To seek the religious leadership in Iran to export its revolution and its religious system to the rest of the other Islamic countries, and make the doctrine of "Shiite" is controlling the other Islamic doctrines at the same time.

2. To defend Iran's security against real and potential threats.

3. Protecting the political and constitutional system of the country.

4. Confronting nationalist and separatist tendencies inside and outside Iran.

5. Iran is the most politically, militarily and economically powerful country in the Middle East, and even more influential in managing regional issues and influencing global issues.

6. The use of the religious dimension, which has been inseparably linked to the Iranian decision-making process since the 1979 revolution.

7. In addition to its Islamic aspirations, Iran's national security policy in the Middle East, beginning in 2003, has focused on armed Shiite groups. Indeed, through these non-state proxies, Iran has helped extend its regional influence in Iraq, Lebanon, Syria and Yemen.